

الدرس الخامس والثمانون

جواب الاستاذ:

أولاً: يمكن الجواب على هذا الإشكال بالنظر إلى الحجية الإنسانية، فالمفروض فيما نحن فيه أن تكون القضية المستحبة حقيقة لا خارجية، وهذا يعني أن الحجية الإنسانية ثابتة للموجود في ضمن المجتهد الحي والمعدوم، فالليقين فيها ثابت حتى بالنسبة إلى المعدوم الذي سوف يوجد في المستقبل، فما ي قوله السيد الخوئي من السعة والضيق في دائرة الحجية هذه يتناول الموضوع حيث يقال بأن القضايا الحقيقة أعم من حيث المصادر، المحققة الوجود

صفحه 255

والمقدرة الوجود، ولكن ننقل الكلام إلى فتوى المجتهد، ففي السابق لم نكن نعلم بأن فتواه مشروطة بزمان حياته أو لا؟ فالشك في سعة الدائرة وضيقها يكون من هذه الجهة لا من جهة الموضوع والمكلّف، وبالاستصحاب ثبت بأن الحياة ليست شرطاً في حجية الفتوى.

نعم، من يرى أن الاستصحاب يجري فيما لو كان الشك في الرافع فقط كالشيخ الأنصاري ولا يصح الاستصحاب عند الشك في المقتضى يمكنه القول هنا أن هذا الشك إنما هو شك في المقتضى ولا يجري الاستصحاب، ولكنه بحث مبنائي حيث ذهب المشهور إلى جريان الاستصحاب في كلا الموردين.

وثانياً: أساساً لا علاقة لنا بالموضوع في حجية هذا الاستصحاب، أي أن يكون هناك مكلف في الخارج أو لا يكون، بل الكلام إنما هو في المجتهد الذي كان رأيه معتبراً شرعاً، والآن نريد أن نعمل بعد عروض الموت بأن هذا الاعتبار لرأيه باق أو لا؟ فنستحب فلا نبحث في القضية الحقيقة والخارجية، نعم إذا أردنا أن نبحث في أنه لمن تكون الحجية وعلى من يجب التكليف؟ فإذاً البحث السابق، ولكننا نريد أن نبحث هنا في أصل الحجية كما في مثال صلاة الجمعة في زمان الحضور والغيبة حيث يقال باستصحاب الوجوب، فلا يقال هناك أنها كانت واجبة للموجودين في زمان الحضور، أو أعم من الموجودين وغير الموجودين.

الإشكال الثالث: وهو ما أورده الأخوند (قدس سره) في الكفاية على هذا الدليل وهو أن أحد شروط الاستصحاب هو بقاء الموضوع عرفاً، والعرف يرى زوال الرأي بزوال الحياة، وما يقال بأن الموضوع هو مجرد حدوث الفتوى غير صحيح، لأن حجية الفتوى تزول بعروض الجنون أو الشيوخوخة فكيف بعروض الموت؟ فهذا يعني أن الموضوع ليس هو مجرد حدوث الفتوى بل الحدوث والبقاء، فمع عروض الموت يتبدل الموضوع ولا يمكن إجراء الاستصحاب.

المناقشة:

وهذا الإشكال بدوره تعرض للعديد من الردود ذكرها العلماء في حواشی الكفایة، ومنهم السيد الإمام والسيد الحکیم فی المستمسک.

جواب السيد الحکیم:

فقد اعتبر السيد الحکیم (قدس سره) على هذا الإشكال في مورد المثال المذكور وهو الجنون العارض الذي لا يبقى اعتباراً للرأي السابق للمجتهد، هنا يقول السيد الحکیم بأنّ الآخوند ذهب إلى أنّ الإجماع قائم على ذلك ولكن في هذا المورد - وهو حجّة فتوى الميت - هناك خلاف بين الفقهاء ولا إجماع في البین، ويقول السيد الحکیم بأنّه في نظری أن فتوی المجتهد مثل شهادة الشاهد الذي مات بعد أدائه الشهادة حيث لا يقول أحد بأنّ شهادته غير معتبرة، فيمكن للفاضی أن يحكم طبقاً لشهادته، فيحتمل أن يكون الموضوع هو مجرد حدوث الفتوى، ومعه نشك في البقاء فنستصحب.

نظر الاستاذ:

وفي نظری أنّ هذا الجواب غير تام، لأنّه «أولاً» إنّ الآخوند ذهب إلى أنّ الموضوع هنا وإن كان باق عقلًا إلا أنه غير باق عرفاً، والسيد الحکیم لم يتطرق إلى هذا الأمر.

و«ثانياً» في باب الشهادات لا تزول حجّة شهادة الشاهد بموته، ولكن قياسه على ما نحن فيه أول الكلام، حيث لا يكفي الاستشهاد بهذا المثال لإبطال الإشكال..

«ثالثاً» قوله بأنّ احتمال حجّة رأي المجتهد بحدوثه إلى الأبد وأنّ هذا الاحتمال لا رافع له ولا مانع من الاستصحاب، عجيب جداً، لأنّه لا يمكن

استصحاب الاحتمال، بل لابدّ أولاً من إثبات أنّ موضوع الحجّة هو الحدوث فقط ثم نقول عند الشك في بقاء الحجّة بعد الوفاة باجراء الاستصحاب.